وزارة الثقافة

الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
الاستراتيجية القطاعية للثقافة والتراث - 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديم	6
القسم الأول: المقدمة	**10**
منهجية التخطيط:	12
القسم الثاني: تحليل الواقع الثقافي	**14**
القسم الثالث: التحديات الحالية، القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية	**24**
الرؤية	26
الرسالة:	28
القسم الرابع: الأهداف الاستراتيجية والسياسات	**29**
الربط مع أجندة السياسات الوطنية:-	37
خطة الحكومة الثامن عشرة « التنمية بالعناقيد»:-	37
بيان سياسة البرامج:	38
البرنامج الأول: الثقافة للجميع	38
البرنامج الثاني: حماية الموروث الثقافي	40
البرنامج الثالث: البرنامج الإداري	41
خطة الإدارة تدابير تنظيمية للقطاع	42
الجدول أ: الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة	44

تقديم

تسعى وزارة الثقافة إلى تحقيق الغايات الأساسية والأهداف المنشودة التي تجيب عن السؤال الكبير حول دور الثقافة ووظيفتها في المجتمعات عامة وفي مجتمع يقع تحت الاحتلال ويقاتل من أجل استرداد بلاده واستعادة حقوقه خاصة. تقدم الوزارة في هذه الخطة رؤيتها لطبيعة مهامها ولأهدافها وبرامجها وشركائها بالإضافة إلى المشاريع التي تعمل على تحقيقها. من المؤكد أن الدور الأساسي للثقافة هو الحفاظ على الرواية التاريخية لشعبنا وحماية ذاكرته وهويته الوطنية وصون تراثه الوطني وتحفيز المبدعين في قطاعات الكتابة والفن والمعرفة على مواصلة الخلق والإبداع حتى تظلّ فلسطين حاضرة ولا تغيب.

تضع هذه الخطة نصب عينها التحديات الجديدة التي ظهرت أمام تحقيق الثقافة لرسالتها التي كان جزء منها -أي تلك التحديات- ظهور جائحة كورونا وما فرضته من توجهات رقمية بحد ذاتها فتحت نافذة جديدة نحو شكل مختلف من الإبداع، بجانب الحصار المالي الذي تعرضت له السلطة وعواقبه على ممكنات تثوير القطاع الثقافي الذي بدوره يتعرض لضائقة جديدة تتمثل في الشروط الجديدة التي فرضها الممولون على اتفاقيات الدعم. إنّ جزءًا أساسيًّا من الأزمة بجانب تلك الشروط يكمن في اتكالية الكثير من مؤسسات القطاع الثقافي غير الحكومي على التمويل الخارجي وعجزها خلال ثلاثة عقود عن تطوير ذاتها وبناء قدرات تصل بها إلى الاكتفاء الذاتي والاستدامة. إن جزءًا أساسيًّا من معضلة العمل الثقافي هو العلاقة غير الدقيقة بين مكونات القطاع.

وعليه أعادت الخطة تعريف الشركاء في القطاع الثقافي بحيث يتم إيلاء أهمية للاتحادات الشعبية لمنظمة التحرير لما تمثله من حاضنة تجمع المبدعين الفلسطينيين في كل مكان، كما ركزت الخطة على تقديم الدور المميّز الذي يجب أن تقوم به البلديات والجامعات والهيئات الشعبية في المخيمات كَوْن تلك أكثر الفضاءات إنتاجًا وتفاعلًا مع الثقافة. كان هذا مهمًّا من أجل تصويب العلاقات الداخلية في العمل الثقافي لأن جزءًا أساسيًّا من العمل اليومي في المشهد الثقافي قائم على المبادرة والفعل الأهلي الشعبي، وإن تصحيح الوضع يتطلب إعادة تعريف لدور الشركاء في تأدية مهامهم.

لقد حددت الخطة التحديات التي تواجه القطاع الثقافي وركزت على غياب تأسيس قانوني يحمي الفعل الثقافي ويرعاه. إن غياب قانون للثقافة سيظل أحد أبرز تلك التحديات بجانب تعدد المرجعيات القانونية والتشريعية المنظِمة للعمل الثقافي، وما تتعرض له البلاد من سياسات تهويد وضمّ وسرقة للموروث وضعف التنسيق بين مكونات القطاع الثقافي وضعف البنية التحتية الحاضنة للعمل الثقافي. كل هذه التحديات تحدد بدورها المهام الجديدة المضافة إلى المهام القائمة.

تأسيسًا على السابق عقدت الوزارة وطوال أشهر سابقة ورش عمل وجلسات تشاور

مع الشركاء كافة من الشركاء الحكوميين في الوزارة والهيئات الحكومية التي يتقاطع عملها مع عمل الوزارة أو يؤثر في المخرج الثقافي في البلاد، أو مع الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير والبلديات والجامعات والكليات واللجان الشعبية وأندية المخيمات والمنظمات غير الحكومية والتكوينات الثقافية والنقابية المتعلقة بعمل الوزارة والمؤسسات الثقافية المستقلة وغير الربحية؛ من أجل خلق خطة تعكس مفاهيم العمل الثقافي وغايات الثقافة القائمة على حماية الحكاية والذاكرة والهوية والتشجيع على الإبداع.

في جزء كبير من ذلك فإن التوجهات الجديدة لا بدَّ أن ترتكز على تطوير مساهمة الثقافة في الاقتصاد حتى تصبح مركبًا فاعلًا في العملية التنموية وهذا بدروه يتطلب التركيز على مكونات الصناعات الثقافية وتنميتها وتطويرها ودمجها ضمن العجلة الاقتصادية. الأساس في ذلك أن تصبح الثقافة جزءًا فاعلًا في مجالات الحياة كافة، ويُعاد تعريف دورها بما يركز على مهمتها الأساسية التي تجعل منها ضرورة لا غنى عنها.

الدكتور عاطف ابو سيف

وزير الثقافة

القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

تأتي عملية تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة والتراث 2020-2022 بغية تطويرها كاستجابة للتحديات الجديدات التي بات تعيق تحقيق الخطة السابقة لأهدافها والتي خلقت حاجة لإعادة النظر في بعض ما بنيت عليه. إن هذه التحديات نتجت عن جملة من التحولات والتغيرات في السياق الوطني العام وفي الوضع الإقليمي والدولي.

إن استجابة الثقافة كشرط وجود ومركب تكويني في الهوية الوطنية لهذه التحديات ووقوفها أمام ما يستجد من مهام وتكيف الفعل الثقافي مع مقتضياتها يعكس الحاجة الدائمة للثقافة ليس كفعل طارئ أو عرضي أو ترفيهي بل تأسيسي وحيوي في الحياة وفي نضال شعبنا.

ثمة تحديات تستوجب التوقف والسعي لخلق تدخلات ثقافية لحماية الهوية والمواطن والمؤسسة الثقافية.

على الصعيد الوطني فإن سياسات الضم التي أعلنها الاحتلال في مواصلة لمشروعه الكولينيالي لسرقة البلاد وتهجير أصحابها الأصلانين تهدد بمحو الوجود الوطني عند جزء كبير مناطق الضفة الغربية بجانب مصادرة مناطق كثيرة أخرى في نواحي مختلفة يخلق حاجة في التفكير في ضرورة تعزيز الفعل الثقافي بصورة أكثر كثافة وفعالية في المناطق النائية والطرفية والمهددة وتحويل الموارد المالية المخصص للثقافة هناك وتوسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في الفعاليات الثقافية في تلك المناطق والتأكد من استمرارها كحاضنة لفعل ثقافي وطني متوهج من أجل حماية الشخصية الوطنية والحفاظ على التراث غير المادي هناك كوجه للهوية الوطنية والتراث الطبيعي لوجه لأرض الآباء والأجداد.

يرتبط بهذا ما تتعرض له السلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها نواة الدول التي يسعى شعبنا إلى تأسيسها على المتاح له من أرض الحلم من مخاطر وحصار وقرصنة لأموالها وسرقة لمصادرها بغية تقويضها وإعاقة تطورها. هذا ليس إلا جزءاً من محاولة تشويه النضال الوطني من خلال اقتصاص أموال الأسرى واستقطاع أجزاء أخرى لتجريم كفاح شعبنا. نتج عن هذا انخفاض المصادر المالية المخصصة لقطاع الثقافة بسبب تكييفات الموازنة العامة وتقليصها كما يتطلب جهوداً لابراز أدب وثقافة الحركة الأسيرة محلياً وعالمياً.

لصيق بالسابق فإن توجهات الاتحاد الأوربي وبعض الدول الأوربية لفرض شروط على التمويل الموجه للمؤسسات تتناغم مع محاولات تجريم الكفاح الوطني أعاق بشكل لافت الحياة الثقافية في فلسطين في ظل عجز الكثير من المؤسسات عن تنفيذ برامجها ونشاطاتها لقلة الإمكانيات، الأمر الذي يتطلب التفكير في كيفية تعزيز وتمكين تلك المؤسسات وإعادة النظر في ضرورات البحث عن فعل ثقافي مؤسساتها مستدام غير خاضع لاشتراطات خارجية ولا يعتمد بشكل مطلق وكامل على مصادر خارجية.

المؤكد أن هناك حاجة لنظرة تكاملية في مجمل هذه التدخلات ترتكز على التداخل الضروري المباشر وغير المباشر مع القطاعات الأخرى من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في قطاع الثقافة والتراث وغيره من القطاعات كما ضرورة أن تنسجم منهجية بناء الخطة ورؤيتها وأهدافها مع البنود والتوجهات العامة لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 ولاتفاقيات اليونسكو التي صادقت عليها دولة فلسطين في العام 2012، والتي تعزز أهمية الدور التشاركي واعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة في بناء السياسات الثقافية الوطنية، وفي مقدمتها اتفاقية 2005 (اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي) التي تتطرق بشكل مباشر إلى أهمية دور السياسات الثقافية في النهوض بالقطاع الثقافي الفني، وعلى أهمية دور الثقافة كمحرك أساسي للتنمية. كما تتناول الخطة بشكل خاص اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي 2003 والتي تشكل الإطار الفني والقانوي للعديد من السياسات والأهداف الخاصة بالاستراتيجية.

من جانب آخر استوجب ظهور فايروس كرورنا والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها من أجل السلامة العامة جملة من التكييفات والتحولات في الفعل الثقافي من أجل ضمان استمراريته بما لا يهدد حياة الفاعلين والمشاركين والمتلقين. ومع ما أجرته الوزارة من تغيرات في عملها اليومي وفي طريقة تنفيذ برامجها فثمة الكثير الذي يجب تعلمه والاستفادة منه حتى بعد انتهاء الجائحة. إن التوجه لهذا الدنج يتطلب تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتطوير قدرات العاملين في هذا الجانب. فالنشاطات الافتراضية من جهة لا يجب أن تنتهي بانتهاء الجائحة الأمر الذي يجعل النظر في دمجها بشكل مستمر في الفعل الثقافي الرسمي والأهلي ضرورياً خاصة في حالة كالحالة الفلسطينية حيث السفر والتنقل مقيد بسياسات الاحتلال وحواجزه، كما أن ثمة أسئلة أوسع تتعلق بالجودة والحقوق والنجاعة بحاجة لموائمة.

في المقابل، كان لا بدّ من تركيز الإجراءات عبر تعزيز التواصل مع المثقفين والمبدعين بغية تعميق دورهم في مواجهة انعكاسات الجائحة عبر إتاحة المنصّات لنشر أفكارهم وإنتاجاتهم الإبداعية المختلفة، والسعي نحو خلق وتحفيز الأعمال الإبداعية الجديدة ورعايتها، ما فتح نوافذَ للعمل المشترك وخلق الفرص للمبادرات الفاعلة، إذ بادرت وزارة الثقافة الفلسطينية إلى تفعيل دورها على أكثر من صعيد، وقامت بتقديم نشاطاتٍ ثقافيّةٍ ساعدت على إثراء الحالة الثقافية والرّوحية من خلال برامج ثقافية للحدّ من تداعيات الحجر المنزلي، وتقديمها للمتابعين بوصفها معيناً يمكن الرّكون إليه في الأوقات العصيبة.

من جهة أخرى، فإن سعي الاحتلال إلى استغلال الجائحة وانشغال العالم بمحاربتها إلى مواصلة سرقة تراثنا وتهديد المؤسسات العاملة في القدس ومحاربة أي إشارة لوجود للثقافة العربية هناك لم يتوقف بل زاد واستعر. وعليه فإن الفعل الثقافي يجب أن يشتبك بشكل جوهري مع هذه السياسات ميدانياً وعلى صعيد فضحها في العالم.

محلياً فإن استمرار الإنقسام وعدم استكمال جهود المصالحة الوطنية بعد الآمال التي عقدت مؤخراً يعني أننا بحاجة للتأكد من توجيه النشاطات الثقافية في قطاع غزة من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والتواصل الثقافي مع المواطنين والمؤسسات هناك

منهجية التخطيط:

بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي لقطاع الثقافة والتراث في بداية شهر تشرين الأول/ اكتوبر، 2019 من خلال اعداد تقرير الإنجاز المحرز في تنفيذ اجندة السياسات الوطنية التقرير النصفي لإستراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017- 2022، والتي تم فيها تحديد الإنجازات والفجوات في محاور الإستراتيجية الرئيسية الثلاثة: محور السياسات، المؤشرات، وبرامج الموازنة . شكلت عملية المراجعة الإستراتيجية إطارا ومرتكزات عامة لعملية التحديث والتطوير.

استندت عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الثقافي على دليل تحديث الاستراتيجية القطاعية وعبر قطاعية الصادر على مكتب دولة رئيس الوزراء، وبالاعتماد على وثيقة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2022-2020 كإطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية 2023-2021 بصفتها أعلى وثيقة سياساتية تبين الرؤيا والأولويات والسياسات الوطنية الفلسطينية. تشمل مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2023-2021 الأولويات الوطنية في ثلاثة محاور: المحور الأول، انهاء الاحتلال؛ والمحور الثاني، الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة؛ والمحور الثالث التنمية المستدامة. كما اعتمدت منهجية اعداد الخطة أيضاً على مجموعة من التعاميم والمراسلات ذات العلاقة في الأسقف الزمنية والمالية التي تخص العملية وخاصة المتعلقة في مراجعة إستراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2017- 2019، وبيان سياسة البرامج وعلى النتائج الأساسية لتقرير المراجعة الاستراتيجية.

بدء مجموعة من المشاورات داخل الوزارة ومشاورات خارج الوزارة لتحديد الأولويات وأهم التدخلات السياساتية التي ستقوم بها الوزارة والمؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبشكل محدد تمت العملية من خلال ما يلي:

تشكيل فريق مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة بقيادة الوزير ونائبه وكيل الوزارة وعضوية مدراء البرامج الثلاث في وزارة الثقافة وذلك لمراجعة وتطوير برامج الوزارة

وإعداد الموازنة متوسطة الأمد ومتابعة تنفيذها لاحقا حيث عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات لتطوير منهجية العمل وإنجاز مهمة إعداد بيان سياسة البرنامج.

وفي اطار عمل وزارة الثقافة على اعداد تقرير دولة فلسطين حول بنود اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي اليونسكو 2005 تم تشكيل فريق وطني وبمشاركة الجهات ذات العلاقة من مؤسسات حكومية وغير حكومية في اعمال هذا الفريق وتم الاستفادة من هذا الفريق المشكل في عملية تحديث الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث حيث عقد الفريق عدة اجتماعات.

عقدت ورشة عمل موسعة للفاعلين في القطاع الثقافي في جميع محافظات الضفة الغربية من خلال المجالس الاستشارية الممثلة لقطاع الثقافة والتراث في كل محافظة، من أجل عرض ونقاش المعيقات في محاور الإستراتيجية والتوافق حول التدخلات السياساتية ذات الأولوية في كل محور ونقاش الرؤية، والأهداف الاستراتيجية، والتدخلات (السياساتية) لكل برنامج.

المشاركة في العديد من الاجتماعات والورش الخاصة بعملية تحديث الخطط القطاعية وعبر القطاعية بهدف تضمينها للخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة والتراث، والاستراتيجية العبر قطاعية.

القسم الثاني

تحليل الواقع الثقافي

القسم الثاني

تحليل الواقع الثقافي

يقدم هذا البند نبذة عن أهم المؤسسات العاملة في الحقل الثقافي في ما يتعلق بتصنيفها، وتوجهاتها وبرامجها، واحتياجاتها التنظيمية، وعلاقتها مع وزارة الثقافة، ودرجة تأثيرها في الحقل الثقافي. يسترشد قطاع الثقافة برؤية تطور الثقافة بتطور الحياة الاجتماعية واكتسابها مهمات وقضايا تطرا على الحياة الاجتماعية. الثقافة عضوية حية لا تعرف الجمود وتغتني باستمرار بمعطيات الحياة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. فمهماتنا الوطنية تتأثر سلبا وإيجابا بما يجري على مسرح الحياة المحلية والإقليمية والدولية. وينظم القطاع الثقافي في فلسطين، من خلال بيئة عمل، تؤثر فيها وتتأثر بها العديد من الأطراف المعنية، التي تفتقر، حالياً، إلى إطار علاقات ممنهج واستراتيجي يحدد أدوارها التفصيلية في تطوير القطاع الثقافي في فلسطين، وذلك بالرغم من توفر ثلاث استراتيجيات وطنية للثقافة. إذ ما زال كل طرف يعمل على حدة:

أولاً) المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية:

تعتبر وزارة الثقافة الفلسطينية المؤثر الحكومي الرئيسي، بالإضافة مؤسسات حكومية أخرى تقوم بأدوار هامّة ومؤثرة على القطاع الثقافي من حيث تنفيذ أنشطة ثقافية مباشرة كجزء من اهتمامها أو غير مباشرة ضمن سياسات ونشاطات أوسع وأشمل. إن التكامل في العمل الحكومي وشبه الحكومي أساس في تطوير سياسات ثقافية تحقق تطلعات الكفاح الوطني وتوجهات دولة فلسطين.

بالنسبة للمؤسسات شبه الحكومية، فمن أهمها اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والمجلس الأعلى للتربية والثقافة، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أصدر في العام 2006 مع وزارة الثقافة «الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية»، إضافة إلى إصداره مجلدا عن الأدباء، وتنظيم الندوات، ومشاريع مختلفة مثل مشروع التعليم في مخيمات لبنان بالتعاون مع منظمة اليونسكو. أما اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم فهي المنسق بين الحكومة الفلسطينية والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية ويشمل دورها المشاركة في الدورات والمؤتمرات ذات العلاقة. والعمل كوسيط فاعل وأساسي ما بين المنظمات الدولية والإسلامية والعربية والمؤسسات الوطنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية من خلال آليات تعاون متفاهم عليها، وضمان استمرارية تدفق التمويل للمشاريع والبرامج التي يتم اعتمادها من قبل المنظمات وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة.

تعتمد استراتيجية الفعل الثقافي على أساس تعميق هذه الشراكة على قاعدة التكامل في تحقيق الأهداف العامة المرجوة.

ثانياً) الاتحادات والمنظمات الشعبية:

تعتبر الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية ركيزة من ركائز منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها كمظلة حامية للمشروع النضالي الوطني الفلسطيني في سبيل تحرير فلسطين وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وكان للاتحادات والمنظمات الشعبية وظائف كفاحية من خلال تأسسيها كإتحاد الكّتاب والأدباء واتحاد الصحفيين واتحاد الفنانين التعبيريين والتشكيليين والمسرحيين وغيرها من الاتحادات التي تعتبر مكون من مكونات الكيانية الثقافية التي تجمع تحت مظلتها المثقفين الفلسطينيين في الوطن والشتات وترعى مصالحهم، حيث لعبت هذه الاتحادات والمنظمات الشعبية دوراً طليعيا في حياة شعبنا لفلسطيني على المستويين الثقافي التوعوي والكفاحي النضالي، حيث أسست مجلات ثقافية وإذاعات وفرق مسرحية وإصدارات إبداعية، كان لها دورها في تأريخ وتأطير حياة شعبنا. وعليه تسعى هذه الخطة لتعزيز التنسيق الحقيقي والفاعل بين وزارة الثقافة والاتحادات والمنظمات الشعبية العاملة في الحقل الثقافي من أجل استعادة دورها الطليعي والحقيقي من خلال ضمان سلامة دورها ونظمها التي تعزز قيم لوائحها الداخلية القائمة على أسس مهنية تخصصية تضمن تفعيل الحياة الديمقراطية داخلها، لضمان سلامة تكامل الأدوار من أجل تحقيق دور مميز للثقافة الفلسطينية ورسالتها الوطنية. يمكن للاتحادات والمنظمات الشعبية أن تساهم في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية في الوطن وبشكل أكبر في الشتات من خلال أطرها التمثيلية وفروعها، وهذا يتطلب تعميق البحث المشترك معها منا أجل تعاون أعمق لتحيق ذلك.

ثالثاً) الهيئات المحلية:

على مدار كفاح الشعب الفلسطيني كان للمجالس البلدية والمحلية أدوار مميز في تكوين الشخصية الوطنية، وقامت المدن الكبرى من القدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة وغزة وبئر السبع وصفد ونابلس منذ أكثر من قرن من الاستعمار بتعزيز صمود المواطنين وحماية روايتهم الوطنية وفي النضال من اجل الحفاظ على فلسطين. بعد النكبة وسرقة فلسطين تطور عمل الهيئات المحلية فيما الضفة الغربية وقطاع غزة وتطورت أدوارها الكفاحية ميدانياً وتعرضت لمضايقات سلطات الاحتلال وتم نفي رؤسائها وحل الكثير منها. وخلال كل هذه الفترات كان ثمة بعد ثقافي فاعل في عملها يسعى إلى حماية الهوية الوطنية في زجه النقيض الاستعماري وسياساته.

مع تأسيس السلطة تنامى دور البلديات الكبرى تحديداً في الفعل الثقافي والفني وصارت الأنشطة الثقافية جزءاً ومكوناً أساسياً من عملها، بل اكتسبت بعض المدن الكبرى هوية ثقافية ساهمت في ترسيخ تفاعلها الخارجي وصورتها الخارجية وباتت تخصص جزءاً من ميزانيتها للنشاطات الثقافية وتنظم فعاليات ثقافية كبرى وترعى نشاطات متنوعة. ولم يقتصر الأمر على البلديات الكبرى إذ أن المجالس والهيئات المختلفة وسعت من نشاطها الثقافي وتم تأسيس مراكز ثقافية تابعة لها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الدعم والرعاية وتوفير المساحات. وتركز عمل الكثير من تلك الهيئات على المكتبات العامة ومراكز الأطفال.

سعت الوزارة إلى إنشاء قصور الثقافة في المحافظات ولم يتم حتى اللحظة إلا إنشاء قصر الثقافة في مدينة رام الله وتم تسليمه للبداية ويصار إلى تشطيب قصر الثقافة في طوباس وتم توقيع اتفاقية استخدام مع البلدية بهذا الخصوص. إن استكمال مشاريع قصور الثقافة يبدو حيوياً من أجل توفير البنية التحتية الأساسية للنشاطات الثقافية في كافة المحافظات ويجب أن يكون هذا السعي في جوهر تدخلات الوزارة والهيئات المحلية في الفترة اللاحقة.

ترتكز الاستراتيجية على ضرورة تعميق العلاقة مع الهيئات المحلية في المدن والبلدات والقرى ولجان المخيمات من أجل تعميم النشاطات الثقافية وتحقيق العدالة الثقافية مع التركيز بشكل كبير على العمل مع الأماكن الطرفية والنائية من اجل تعزيز صمودها وتمكينها ثقافياً خاصة في الغور.

رابعاً) الجامعات والكليات:

تقوم الجامعات الفلسطينية بدور هام في القطاع الثقافي والفني التخصصي، من حيث تنظيم برامج أكاديمية، ومساقات ذات علاقة بالحقل الثقافي/ الفني/ الإبداعي، في الفنون والموسيقى والسينما والتلفزيون، ونشاطات ثقافية وإقامة متاحف. غير ان تكاثر عدد الجامعات ومعاهد التعليم العالي لم تترك أثرا موازيا على الحياة الثقافية، نظرا لأسلوب التعليم التلقيني واغتراب المنهاج عن مشاكل المجتمع وهمومه بجانب افتقار كليات الصحافة إلى تخصص الإعلام الثقافي وعدم وجود مراكز ثقافية أو بحثية تعني بالثقافة في الجامعات أو بالتراث وصونه.

إن السعي نحو إعادة الحياة الجماعية إلى بعدها الثقافي يتطلب تعفيل العلاقة معها ومشاركتها في التخطيط الثقافي وتحفزيها على إدماجه ضمن تصوراتها كما ضرورة تنفيذ برامج مشتركة مع مجالس الطالب لما يشكله الطلاب من حاضنة مجتمعية واسعة للنشاط المجتمعي.

خامساً) سفارات دولة فلسطين ومكاتب منظمة التحرير:

لم ينقطع الدور الهام والبارز الذي تقوم به سفارات دولة فلسطين ومكاتب منظمة التحرير في عرض الثقافة الفلسطينية من خلال الاحتفال بالمناسبات الثقافية الوطنية أو من خلال استخدام وتوظيف الثقافة الوطنية في الاحتفالات التي يتم تنظيمها أو ضمان مشاركة فلسطين في النشاطات والتظاهرات الثقافية الدولية في البلدان المختلفة. ترافق هذا مع وجود فعاليات ثقافية وفنية في البلدان المختلفة التي يوجد بها جاليات فلسطينية سعت إلى تكوين فرق للدبكة وجمعيات لعرض الثوب الفلسطيني وشبكات ثقافية تربط الفاعلين في قطاع الثقافة. إن المهمة الخالدة التي تحددت معالمها في «دبلوماسية المواجهة» كانت أساس الاشتباك مع رواية النقيض في الخارج وفضحها وكشف زيفها وعكس تمسك شعبنا بأرضه وميراثه وتراثه.

هذا يتطلب تطوير عمل الملحق الثقافي في السفارات وخلق نظم عمل موحدة وتطوير أجندة نشاطات ثقافية مشتركة للعمل في كل السفارات بما يكفل وحدة الرؤية والرسالة وتنوع النشاط، مع وجوب التركيز على الدبلوماسية الثقافية في الفعل السياسي الخارجي.

سادساً) المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في الحقل الثقافي:

يعمل حالياً عدد كبير من المؤسسات الأهلية الفلسطينية في الحقل الثقافي. (هناك عدد 240 مسجلة لمراكز ثقافية لدى الوزارة بجانب عدد 80 مسجلة كشركات غير ربحية تعمل في قطاع الثقافة) وقد قامت هذه المؤسسات على مدار تاريخها المعاصر والحديث، بأدوار ملحوظة في إطار الكفاح الوطني وتعزيز مقومات الهوية الفلسطينية، والحفاظ على الثقافة والتراث، وتأكيد دورهما في مواجهة سياسات الاستعمار في محو الهوية والكيان الوطنيين ابتداءً من تكوينات العمل الأهلي الأولى خلال الفترة العثمانية، مروراً بالاستعمار البريطاني والصهيوني، وكذلك بفترة الحكم الأردني والمصري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتهاءً بالاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين عام 1967. ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 تنامى عدد هذه المؤسسات، واتجه جزء كبير من التمويل الخارجي نحو هذا القطاع. وساهمت هذه المؤسسات إلى جانب بقية الشركاء في تطوير القطاع الثقافي في فلسطين. حيث تحولت الكثير من مبادرات الفنانين والفاعلين في مجال الفن والموروث الثقافي والأدباء المبدعين ودور النشر إلى مجموعات من المراكز الثقافية/الفنية المتخصصة التي تغطي غالبية المجالات الثقافية والفنية (مجال الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والشفوي، وتطوير وترويج الفنون الأدائية والبصرية، وفي حقل الأدب وتطوير مناهج أدبية وفنية، وكذلك في بناء قدرات فنية). تعتمد المنظمات غير الحكومية الثقافية الفلسطينية اعتماداً يكاد يكون تاماً على الدعم الأجنبي، وهو ما يؤثر على حريتها في

التخطيط لمشروعاتها باستقلالية وعلى كينونتها تحديدا في الفترة التي تعرضت لها بعض الاقطار العربية والتي أدت إلي تسليط الضوء من قبل المؤسسات الدولية على دول عربية أخرى غير فلسطين، ومع أزمة التمويل المشروط التي ظهرت مع وثيقة الاتحاد الأوروبي تفاقمت الأزمة، وتطلبت البحث عن سياسات حمائية وتطويرية بغية ضمان استدامة نشاط تلك المؤسسات وتخلصها من الاتكالية على التمويل الخارجي وتحقيق الاستدامة الذاتية.

إن العلاقة مع المؤسسات الأهلية يجب أن ترتكز على الشراكة في وتحقيق الرؤية والاستراتيجية الوطنية وتوفير المناخات التشريعية والبنية التحتية حتى يصبح تحقيق كل مؤسسة لأهدافها الطوعية التي تأسست وفقها أكثر سهولة.

سابعاً) الفعاليات الثقافية في الداخل والشتات:

يقوم بالفعل الثقافي في الداخل مجموعة من المؤسسات والاتحادات والهيئات التي تعمل على تعزيز الشخصية الوطنية في محاولات محو الهوية الفلسطينية في الداخل وتسعى إلى الحفاظ على الرواية الوطنية وتناقلها عبر الأجيال. لقد ازدهرت الحياة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني بشكل كبر خاصة في حقول الآداب المختلفة من شعر ورواية وقصة ومسرح كما نمى الإنتاج البصري خاصة في قطاع السينما والفن التشكيلي والنحت.

وفي الشتات خاصة في دول الجوار حيث مخيمات اللجوء القهري كانت الثقافة الحصن المنيع للحفاظ على الذاكرة والهوية وتوريثهما للأجيال. مؤسسات ومراكز وتجمعات ومبدعون أفراد عملوا بشكل متواصل من اجل تحقيق هذا.

إن الحرص على خلق علاقات تفاعلية مع هذه الفعاليات في الداخل وفي الشتات يحقق رؤية هذه الاستراتيجية الساعية نحو ثقافة وطنية واحدة وموحدة يكون جوهرها المواطن الفلسطيني أينما تواجد وتعزيز الجهود المشتركة لحماية الرواية الوطنية والتاريخية على طريق استعادة الحقوق الوطنية كاملة وإنجاز الحلم في العودة والحرية والاستقلال.

ثامنا) التكوينات والروابط الثقافية والائتلافات:

مع تنامي تعداد المؤسسات غير الحكومية والشركات غير الربحية العاملة في قطاع الثقافة ظهرت الحاجة لوجود تكوينات تضم هذه المؤسسات وتسعى لتمثيلها. بعض هذه التكوينات أخذت شكلت اتحادات مثل اتحاد المراكز الثقافية في قطاع غزة الذي تم تأسيسه منذ بداية وجود السلطة ولم يوجد له مقابل في المحافظات الشمالية. لقد وفر اتحاد المراكز الثقافة فضاءً هاماً للمراكز الثقافية في قطاع للعمل المشترك ولتمثيل مصالحها. أما في الضفة الغربية فقد ظهرت مؤخراً بعض التوجهات لتشكيل

ائتلافات محددة لمجموعات مختلفة عاملة في قطاعات الثقافة المختلفة. وربما كانت الحاجة الأبرز لتشكيل ائتلاف لمؤسسات القدس عام 2015 من أجل توحيد الجهد المشترك لضمان استمرار الفعل الثقافي في العاصمة تحت اسم «شفق» وهو يضم أربع مؤسسات فقط وبحاجة لتوسيع أو إيجاد تكوينات أخرى تمثل قطاعات الثقافة المختلفة في العاصمة. كما تم تسجيل اتحاد جديد مؤخراً باسم اتحاد الجمعيات والمؤسسات الثقافية يسعى إلى تمثيل المؤسسات المختلفة العاملة في قطاع الثقافة في كافة الأماكن بغية ضمان وصول جهدها ونشاطها وتأمين علاقة تكاملية مع الشركاء الآخرين في العمل الثقافي.

تاسعاً) مؤسسات القطاع الخاص العاملة في الحقل الثقافي:

هناك عدد قليل من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الصناعات الإبداعية والإنتاج السينمائي والنشر. كما تقوم حاليا العديد من المبادرات والعاملة تحديدا في مجال الصناعات الثقافية بتأسيس شركات ربحية لا تختلف بجوهرها عن منظمات العمل الأهلي وتتبع لوزارة الاقتصاد وليس الثقافة كوزارة اختصاص. للأسف فإن دور القطاع الخاص الفلسطيني (الشركات والبنوك) في الاستثمار في قطاع الثقافة أو في دعم المؤسسات العاملة فيه عبر تمويل العديد من المهرجانات والأنشطة الثقافية ضعيف ويكاد يكون محدوداً، إلا أن دخوله في مجال الإنتاج الثقافي ورفع القدرات ما زال غير مألوف حالياً في الساحة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الإنتاج الثقافي خاصة في الصناعات الثقافية كما في قطاع الإنتاج الفني. إن هذا من شانه أن يحدث ثورة حقيقة في الحياة الثقافية في فلسين حيث تتحول الثقافة إلى أداة انتاج فعلية في الاقتصاد الوطني الامر الذي سيترك مردوداً كبيراً على مداخيل ومصادر الإنفاق الحكومي على الثقافة كما على تعميم الحياة الثقافية وتحقيق أكبر لمقولة الثقافة للجميع.

عاشراً) المؤسسات المحلية والأجنبية الممولة للعمل الثقافي الإبداعي:

استثمر رأس المال الفلسطيني في إقامة بضع مؤسسات تقدم خدمات في المجال الثقافي. ففي عام 1983، أعلن قيام مؤسسة التعاون، وفي العام 1984، التقى عدد من رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين في لندن لوضع ما عرف فيما بعد بميثاق الضمان الاجتماعي، والذي يحدد أهداف واستراتيجيات المؤسسة. ومنذ البداية، كان تجسير الفجوة بين رأس المال الفلسطيني والثقافة الفلسطينية أحد الأهداف الأساسية للمؤسسة. خلال الفترة نفسها، أنشئت مؤسسة شومان المتخصصة في الثقافة. وفي عام 1993 تأسست مؤسسة عبد المحسن القطان وسجلت في المملكة المتحدة، وباشرت عملها في العام 1998 وفي غزة تم تسجيل مؤسسة المسحال عام 1996 التي كان مقرها ومسرحها في غزة أهم مبنى للفعاليات الثقافية في القطاع حتى

تدميره من قبل طائرات الاحتلال عام 2018.

إلى جانب ذلك هناك مؤسسات أجنبية عاملة في الحقل الثقافي هي مراكز ثقافية تهدف إلى تعزيز التبادل والحوار الثقافي، وتحديدا ما بين الناطقين باللغات الأجنبية من الفلسطينيين والأجانب المقيمين في فلسطين والخارج، بالإضافة إلى التعريف وترويج التراث والإنتاج الثقافي الفلسطيني. تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ أنشطة ثقافية خاصة بها، ودعم أنشطة أخرى لمؤسسات محليّة. أما بخصوص الممولين، فهناك عدد من الممولين المهتمين والداعمين لحقل الثقافة من دول ومؤسسات دولية. بيد أن عدم وجود تنسيق بين هؤلاء الممولين والوزارة وعدم اطلاعهم على خطة الوزارة الاستراتيجية جعل عملية التمويل في أغلب الأحيان تسير وفق خطط خاصة بهم وبالتالي أفرغ الكثير من المشاريع الممولة من نجاعتها وفعاليتها وقدرتها على التأثير في السياق الثقافي وساهم في جعل المؤسسات غير الحكومية التي تتمول منها معتمدة بشكل سلبي عليها مما أفقدها الكثير من قدرتها على التأثير أيضاً.

أحد عشر) المؤسسات الدولية الرسمية وشبه الرسمية:

تلعب منظمة اليونسكو، والألكسو، والأسيسكو دوراً هاماً في التأثير على القطاع الثقافي، من حيث دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومساندة صنع السياسات الثقافية. إن العمل مع هذه المؤسسات من اجل تسجيل التراث الفلسطيني وحمايته دولياً والتخطيط الثقافي المشترك وتنفذ البرامج المؤثرة يزيد من تعزيز صورة فلسطين الثقافية. خلال العام 2009 كانت القدس عاصمة الثقافة العربية وكان للنشاطات التي تم تنفيذها أثر إيجابي في تقديم صورة فلسطين والقدس كحاضرة ثقافية تم إثرها اعتماد القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية من قبل الألكسو. وفي العام 2019 تم الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة الإسلامية وتم تنفيذ نشاطات في عواصم إسلامية عدة بالتعاون مع الأيسسكو. كما تم اختيار بيت لحم عاصمة للثقافة العربية للعام 2020 وتم تأجيل الاحتفالات والفعاليات إلى العام 2021 بسبب الجائحة.

إلى جانب ذلك فإن الشراكة مع اليونسكو كانت هامة في تسجيل عناصر التراث الفلسطيني وفي دعم بعض المشاريع الثقافية الهادفة إلى حماية أشكال التعبير الثقافي وصون الموروث. وفي كل ذلك كان هناك دور بارز للجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة كشريك فاعل في صناعة السياسات الثقافية.

القسم الثالث

التحديات الحالية القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية

القسم الثالث

التحديات الحالية، القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية:

- -غياب الحق الثقافة كأحد الحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني في النظام الأساسي الفلسطيني وما ينتج عن هذا من غياب لتشريعات فرعية هامية من شأنها أن تعزز توجهات الدولة الثقافية. إلى جانب غياب تشريعات أساسية هامة للفعل الثقافي وعلى رأسها قانون حماية الملكية الفكرية وقانون التراث غير المادي.
- - ما ينتج عن سياسة الضم الإسرائيلية وغياب المؤسسات والمراكز والثقافية في المناطق المنوي ضمها، فقر البنية التحتية في تلك المناطق الأمر الذي يضعف تنظيم فعاليات ثقافية مركزية، بجانب الحاجة لتشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية وحماية التراث في تلك المناطق كأداة اشتباك لمواجهة المشروع الاحلالي الاستعماري.
- - تنامي سياسات التهويد في العاصمة القدس والهجمة على المؤسسات الثقافية هناك بغية تقويض كل فعل ثقافي فلسطيني هناك وما يتطلبه هذا من تدخلات وطنية لضمان فشل كل تلك السياسات، بجانب ما يتم في البلدة القديمة في الخليل وفي المناطق المصادرة خلف الجدار.
- - غياب آليات التنفيذ العملي للإطار الاستراتيجي الذي يوحد الرؤية الثقافية، ويشكل مرجعية لجهد المؤسسة الثقافية بمختلف تلاوينها، الرسمية والأهلية والمبادرات الفردية. يشار هنا إلى أن الخطط الاستراتيجية التي انجزت على الصعيد النظري عام 2006 وعام 2009 وعام 2013 ما زالت تفتقر إلى الآليات العملية والتنفيذية واليات التقييم.
- - ضعف التنسيق بين الشركاء العاملين في الشأن الثقافي، مما شتت الجهد وخلق واقعاً ثقافياً غير متكامل ومركّز في وسط الأراضي الفلسطينية وشبه غائب عن الأطراف.
- - الأزمات المالية التي تتدخل أكثر من شكل. أولاً تدني الموازنات المخصصة للشأن الثقافي من الموازنة العامة والتي تعادل 0.003%. ثانياً غياب التمويل المحلي العام الكافي وغياب الاستثمار في قطاع الثقافة وضعف التدخلات الاقتصادية في المشاريع الثقافية. إلى جانب ذلك فإن اعتماد المؤسسات والفعاليات على التمويل الخارجي ومع عدم تناغم برامج المموليين مع الاستراتيجية الوطنية نجم عنه خلق نمط من النشاطات ليست في صلب الحاجة الثقافية المحلية، إضافة لذلك فإن

وضع الشروط الجديدة التي تجرم النضال الوطني من قبل الإتحاد الأوروبي أوقع المؤسسات تحت مطرقة لا يمكن تحملها.

- تعدد مرجعية التشريعات والقوانين السارية ذات العلاقة بالثقافة، وقلة عدد التشريعات والقوانين الخاصة بالثقافة، وعدم أخذ البعد الثقافي بالاعتبار في القوانين الأخرى، وعجز هذه السياسات الثقافية والتشريعات عن حماية الهوية الثقافية والوحدة الوطنية وعن صون التعددية وتعزيز النسيج الاجتماعي وضعف الوعي المجتمعي بدور القوانين والتشريعات ودور الثقافة في عملية التنمية.
- غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية، بكافة مراحلها، والمنجز الثقافي الفلسطيني المعاصر، والافتقاد لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. تبين دراسة خطة مديرية التربية والتعليم للأنشطة اللامنهجية للعام الدراسي 2011-2010 هذه الفجوة، إذ تهدف الي تنظيم أنشطة غير مرتبطة بالضرورة بالمنجز الثقافي الفلسطيني.
- ضعف البنية التحتية المترابطة المتمثلة في قلة عدد المراكز الثقافية المؤثرة في معظم مناطق فلسطين، وضعف تجهيزاتها (المسارح ودور السينما ودور النشر وأماكن التدريب وأماكن العرض).
- ضيق القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية والفنية المتخصصة وتركزها في المراكز الحضرية وفي منطقة وسط الضفة الغربية.
- غياب الدراسات المتخصصة والقراءات العميقة في الواقع الثقافي الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، والافتقار إلى القاعدة البيانية الدقيقة التي يمكن عبرها تحديد الاحتياجات واقتراح التوجهات.
- النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدربة للعمل في الحقول الثقافية وادارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، وبالأخصّ تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وإبداعية في إنتاج وصناعة الأفلام، وتقنيات الإضاءة والصوت والصورة، كتابة السيناريو والمسرح، والإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية، ووضع السياسات والتخطيط الإستراتيجي للقطاع الثقافي، وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية.
- حالة الإحباط العام والجمود السياسي المربكة للحياة الاجتماعية في فلسطين. من شأن هذا الوضع المختل ان يضعف الاهتمام العام بالقضايا الاجتماعية وبالثقافة الجادة.
- تواضع مكانة المرأة ومساهمتها في صناعة الثقافة ونمطية مشاركتها على صعيد الحرف والتراث.

الرؤية

في ضوء ما تقدم، واستنادًا إلى مراجعة استراتيجية قطاع الثقافة للأعوام 2017-2022 وأجندة السياسات الوطنية، فإن الرؤية المستقبلية للثقافة الفلسطينية تتمثل في الآتي:

نحو ثقافة وطنية واحدة موحِّدة وملهمة، ذات جذور عربية وبعد إنساني تستند على الموروث وتعمل على حمايته واستمراريته وتسعى إلى التجديد والإبداع والتطور.

تمكن المواطن من الصمود والحفاظ على الرواية الوطنية ومواصلة كفاحه الوجودي من أجل حقوقه ولمواجهة سياسات المحو والإلغاء التي يمارسها المشروع الاستعماري في البلاد، وتدعم أسس النسيج الاجتماعي وتنّمي المواطنة القائمة على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وما نأمل إنجازه تحقيق الفعل الثقافي الهادف إلى الرقي بالوعي الوطني الحافظ للذاكرة الوطنية وللرواية التاريخية والساعي لتوطين الثقافة ضمن نسق الفعل الكفاحي. والغاية هو تحقيق ذلك من خلال التركيز على المواطن الفرد كما على العمل المؤسساتي من خلال زيادة تكامل الأدوار بين القطاع العام والقطاع الأهلي بكل مكوناته.

إن توفير الثقافة للمواطن يستوجب توفرها في كافة الأماكن وعدم اقتصار تقديمها في المركز وإهمال الأطراف خاصة تلك المهددة بالمصادرة والضم والتهويد بجانب ضرورة تحقيق رؤية الاستراتيجية بثقافة واحدة موحدة من خلال تعميم نشر الثقافة وتنشيطها في الشتات، الأمر الذي يساعد في وحدة الرواية الوطنية وغايات الفعل الثقافي كأداة نضالية؛ حسب تنوعها وحيويتها وامتلاكها مقومات التراكم والتجدّد من خلال قدرتنا على إنهاء الانقسام الداخلي ومواصلة الجهود الوطنية من أجل التحرّر وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس؛ كما أن للثقافة دورًا حاسمًا في إنتاج وتطوير الهوية الفلسطينية بمفهومها التعددي القومي والإنساني التقدمي. بهذا المعنى يتلاقى مفهوم الثقافة مع مفهوم الحضارة. ولذا نعطي أهمية خاصة لترسيخ الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، والتي تؤكد حقه المطلق في وطنه باعتباره الوريث لمن عَمَّر فلسطين عبر آلاف السنين، ولم يغادر وطنه ولا انقطعت إبداعاته على أرضه عبر مختلف العصور.

يُلقى على عاتق الثقافة تنمية الوعي التاريخي، وتنويع أشكال رواية هذا التاريخ بهدف تثبيته في الوعي الجمعي، ودحض ما تعرّض له من تشويهات على يد الاستعمار الاستيطاني العنصري، وما تعرّض له الشعب الفلسطيني من تطهير عرقي وما زال يكابده من تشريد وتهجير وتغييب للحقوق الإنسانية والمدنية والوطنية.

كما تتضمن الرؤية أهمية تعزيز الذاكرة الوطنية وتعزيز أواصر التواصل بين الأجيال وبين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، مع إتاحة أوسع فرص أمام

الأجيال الجديدة للإبداع والبحث والتَّعلُّم والتأثير، ولتهيئة المناخ الضروري لتفعيل العمل الإبداعي المستقل، نظرًا لما ينطوي عليه من أهمية في النهوض بالقطاع الثقافي محلياً وإقليمياً وعالمياً، في عالمٍ سريع التغير يتعرّض لثقافة التَّحلل، ويواجه الكثير من التحديات على صعيد دور الهُوية الوطنية في دعم وحماية النسيج المجتمعي، وسياسياً في ظل الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي يعصف بالمنطقة والعالم، مما يتطلب تعزيز دور الثقافة بكافة مكوناتها باعتبارها مكوناً رئيسياً للتنمية وبناء المجتمع. إن وعي التاريخ الفلسطيني (ببعديه القومي العربي والإنساني وبعمق أصالته التاريخية) كفيل بوضع الأساس لإدراك غنى مصادر الثقافة الفلسطينية في تعدديتها الدينية والفكرية والسياسية والمعمارية والتراثية، كما في تعددية اللهجات المحكية، والأزياء المحلّية والمطبخ وغيرها، مما يمنح الثقافة دوراً أساسياً في المقاومة الوطنية الناجعة. وعبر القرون اكتسب المجتمع الفلسطيني تعدديته في سياق تاريخه الطويل، مستوعباً ومتفاعلاً ومنفتحاً بغير تَعصّب او إقصاء أو احتلالٍ أو إحلال.

إن التعددية الدينية والسياسية والتراثية والفكرية في المجتمع الفلسطيني القديم والحديث؛ تطرح أهمية توليد وعي لدى الأجيال الشابة بضرورة رؤية التعددية كشرطٍ ثقافي ضروري - وإن كان ليس كافياً وحده - لأسس البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة الحديثة.

الرسالة:

ترسيخ مفهوم الثقافة الوطنية وحماية الهوية الثقافية، والنهوض بالفعل الثقافي من خلال إطلاقه في فضاء إبداعي حر، مرتكزاً على التراث والذاكرة الجمعية، وفاعلاً في خلق ساحة للحوار والفعل الثقافي على قاعدة الانشباك مع المجتمع المحلي، وتوظيف ذلك للتأثير ايجابياً على حياة الإنسان، والفكر، وانتاج المعرفة، وتكريس فلسطين عامة والقدس العاصمة خاصة كأهم الحواضر العربية الفاعلة في الثقافة الكونية، والاشتباك مع سياسات الاحتلال لسرقة الموروث الثقافي الفلسطيني وتشويهه ومحاربة الحياة الثقافية في فلسطين.

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية والسياسات

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية والسياسات:

الهدف الاستراتيجي (1) موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد

السياسة (1): حماية وصون الرواية والتراث والهوية الثقافية

تطوير برامج لحماية وصون الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني والحفاظ على ذاكرته حية يتم التعبير عنها عبر الأعمال الفنية والأدبية ونقل الموروث الثقافي بكل مكوناته للأجيال القادمة. يقوم الاحتلال بسرقة وتشويه تراثنا الفلسطيني من موروث شفاهي وتاريخ وذاكرة ومخطوطات وعناصر واشغال وأدوات، من خلال هذه السياسة تسعى وزارة الثقافة الى حماية الذاكرة الجمعية والتجربة النضالية والمأثورات الشفاهية التي ترسخ الرواية الفلسطينية من خلال الجمع والتوثيق والتجديد ونقلها للأجيال القادمة، حيث نفذت وزارة الثقافة والشركاء مشاريع مختلفة منها جمع وتوثيق الحكاية الشعبية، جمع الموسيقى التقليدية، جمع اللهجات، وجمع عناصر تراثية على القائمة الوطنية والقائمة التمثيلية، فعاليات يوم التراث الفلسطيني، ومن خلال الفعاليات على مدار العام.

السياسة (2): تعميق الاشتباك الثقافي مع رواية النقيض الاحتلالي.

يتم ذلك من خلال فضح الرواية المزورة للنقيض الاحتلالي عبر منهجية تقوم على إعادة إنتاج للرواية الوطنية الأصلية، وإعادة تعريف المصطلحات الوطنية الفلسطينية، وتكريسها في الخطاب الوطني والعربي والدولي في مواجهة مصطلحات الرواية التي يرغب الاحتلال في تكريسها في ذهنية الثقافة العالمية بهدف تشويه التراث الوطني الفلسطيني بعد سرقته، وتسجيله كجزء من تراث كيان الاحتلال القائم على نكبة الشعب الأصلي على هذه الأرض، والذي يفتقر لتاريخ وتراث فوق هذا التراب.

وتتركز الجهود في حماية هذه الرواية وتوثيقها وتسجيلها ونقلها عبر كافة الوسائط للأجيال اللاحقة وتثبيت رواية الحق الفلسطيني عبر السينما والدراما والمسرح وتجميع الأعمال الأدبية من رواية وقصة وشعر ونتاجات فكرية والعمل على توزيعها وترجمتها وتعميمها.

السياسة (3) التعريف بالثقافة وتعميم المعرفة بالتراث

تزخر الأرض الفلسطينية بموكناتها الطبيعية والبشرية منذ بدء الخليقة، وهناك العديد من الشواهد التي لا زالت ماثلة للعيان والتي كشفتها المسوحات الأثرية عن متواليات تاريخية دللت على أن فلسطين مهد التاريخ والحضارات الأولى وأن مدينة أريحا أول مسكنٍ بشري على الأرض، إذا كانت هذه الشواهد المكانية والمادية التي يعتز بها الفلسطيني بجذوره الراسخة قبل عشرات الآف السنين، ولما لهذا التاريخ من أهمية للمكونات البشرية على الصعد المادية الفكرية والثقافية، حيث يتوجب التأكيد على أهمية بضرورة تضمين المناهج التربوية والثقافية الأساسية بدلالت فلسطين التاريخية والبشرية ، حتى تترسخ معالمها وعيًا ومعرفة في ذاكرة الأجيال من خلال التعريف بالتاريخ المادي لفلسطين وبالتعريف بالمثقفين من مفكّرين وأدباء وكتّاب وفنانين راحلين وأحياء الذين أثّروا وأثروا الثقافة الفلسطينية والعربية، سواء من خلال المناهج التعليمية أو الأنشطة غير المنهجية.

السياسة (4): تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير الرعاية والحماية لها.

هناك العديد من الصناعات والحرف التقليدية أصبحت مهددة بالاندثار لأسباب عديدة، ولأن هذه الصناعات والحرف تعد إحدى عناصر الهوية الثقافية الوطنية؛ فإنّ عملية حمايتها وإحيائها يعد حماية للهوية الوطنية من جهة، وإسهاما في تحريك عجلة الاقتصاد من جهة أخرى، وإنعاشا للسياحة الثقافية، حيث إن هذه الصناعات توفر دخلا ماديا للعديد من العائلات التي تعتمد عليها.

وتعمل وزارة الثقافة ضمن مشروع تطوير وحماية الحرف والصناعات التقليدية، إضافة الى مسح شامل لهذه الصناعات، وتدريب بعض العاملين من كلا الجنسين على هذه الحرف والصناعات وتطويره، تسويق وترويج وتنظيم المعارض لكافة الاشغال اليدوية الحرفية والصناعات التقليدية المختلفة محليا، والمعارض الخارجية من خلال السفارات والجاليات الفلسطينية في الخارج، والمعارض الدائمة والاسبوعية، ورفع مستوى المعرفة للمواطنين لاقتناء واستخدام المنتجات الحرفية.

وتتطلع الوزارة إلى توسيع نطاق العمل لاستهداف جميع الحرف والصناعات التقليدية، وزيادة دورات التدريب وخاصة في مجال التصميم، والعمل على رفع مستوى المواطنين لاقتناء واستخدام منتجات هذه الحرف، وإجراء التسهيلات اللازمة لتسويق المنتجات خارجياً، حيث يجب إدماج الصناعات الثقافية في الاقتصاد بشكل كامل دون المساس بهويتها ولا تحويلها إلى سلعة عادية في السوق.

الهدف الاستراتيجي (2): بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها

السياسة (5): تعزيز صمود والتواجد الفلسطيني في مدينة القدس

يعتبر التراث الثقافي أحد ساحات الصراع الكبرى في المدينة المقدسة، حيث تبذل سلطات الاحتلال جهودا متواصلة لإنتاج رواية تاريخية أحادية جديدة تخدم مشروعها الاستيطاني في المدينة، تقوم على نفي التعددية والحقائق لموضوعية المتصلة بالوجود التاريخي الفلسطيني في هذه المدينة، إعادة الحضور الكبير للقدس في التاريخ السياسي العربي والإسلامي وأهميتها في تاريخ الأمة وحضارتها، ويبرز حقائق الوجود العربي والإسلامي والمسيحي في القدس، بإبطال ادعاءات الوجود اليهودي وإسقاط دعاوى القدس اليهودية من وجهة نظر الآثار وحقائق التاريخ، مقدما رواية تاريخية وحضارية وسياسية كاملة عن القدس تفند في تضاعيفها الادعاءات الصهيونية. وضرورة تشكيل رؤية عربية إسلامية شاملة تجاه القدس، تتجاوز المعطى السياسي وظروفه الضاغطة وتستند إلى المعطيات الحضارية والثقافية والتاريخية، وتكون مقدمة لإستراتيجية شاملة للقدس في كل المجالات، وتفعيل البعد القانوني في الصراع السياسي لحماية تراث القدس، بالإضافة إلى التوجيه باعتماد قضية القدس ضمن أولويات السياسة العربية والإسلامية في المحافل الثقافية الدولية.

الهدف الاستراتيجي (3): التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني مؤسسات وأفراداً، في الوطن والشتات، على قاعدة الاشتباك الوطني، والتبادل والتعاون العربي والدولي، والاشتباك مع النقيض الاحتلالي.

السياسة (6): تعزيز المناعة الوطنية بين مكونات الشعب الفلسطيني فعاليات ومؤسسات وأفرداً.

تعتبر سياسة تكريس المناعة الوطنية، صمام الأمان الرئيس في استعادة الشعب الفلسطيني لزمام المبادرة الوطنية، من خلال الخطاب الثقافي الأتم، والاقتراح الثقافي العالي، الذي يشكل الأساس الذي يحمل بكل جرأة الخطاب الفلسطيني، الإعلامي والسياسي في آن معاً، باعتبار الثقافة الوطنية الفلسطينية واحدةً مُوَحَّدَةً. وذلك من خلال الثوابت الوطنية، والتي لا خلاف عليها، كجزء من الاستراتيجية الوطنية القائمة على التصدي لرواية الاحتلال المزورة، الهادفة إلى محو وإلغاء الرواية الأصلية لأصحاب الأرض الأصليين (الشعب الفلسطيني).

السياسة (7): تكريس التواصل الفعال بين الوطن والشتات الناتج عن النكبة المستمرة.

تشكل سياسة تكريس التواصل بين الوطن الأم، فلسطين، والمعرفة في الوعي الثقافي الوطني، وبين الشتات الفلسطيني الناتج عن النكبة الكبرى للشعب الفلسطيني في العام 1948، والتي لا زالت مستمرة بفعل الاحتلال الإحلالي بغير شكل، المقترح الأشمل في تعميق الوعي الوطني، وحماية الهوية، القادرة على نسج العلاقات مع الهويات الأخرى على قاعدة الندية، كما تعزز من المكانة الوطنية في كل مكان من خلال برامج التواصل القائمة على سياسة ثقافية وطنية واحدة تعبر عن هوية الشعب الفلسطيني خالصة من غير سوء.

الهدف الاستراتيجي (4): بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم حق المواطن بالثقافة وتعمل على نشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً.

السياسة رقم (8): تعميق الوعي الثقافي الوطني

ما نأمل إنجازه هو تثوير الفعل الثقافي الهادف إلى الرقي بالوعي الوطني الحافظ للذاكرة الوطنية وللرواية التاريخية والساعي لتوطين الثقافة ضمن نسق الفعل الكفاحي. والغاية هو تحقيق ذلك من خلال التركيز على المواطن الفرد كما على العمل المؤسساتي من خلال زيادة تكامل الأدوار بين القطاع العام والقطاع الأهلي بكل مكوناته.

إن توفير الثقافة للمواطن يستوجب توفرها في كافة الأماكن وعدم اقتصار تقديمها في المركز وإهمال الأطراف خاصة تلك المهددة بالمصادرة والضم والتهويد بجانب ضرورة تحقيق رؤية الاستراتيجية بثقافة واحدة موحدة من خلال تعميم نشر الثقافة وتنشيطها في الشتات، الأمر الذي يساعد في وحدة الرواية الوطنية وغايات الفعل الثقافي كأداة نضالية.

يجب السعي إلى زيادة المنتوجات الثقافية والفنية وعدم اقتصار تقديمها في مناطق محدودة وحرمان الكثير من المناطق الاستفادة منها، خاصة المناطق المهمشة، والعمل على تطوير الوعي الاجتماعي وتحريك المركب الثقافي في عجلة الاقتصاد، وهذا يتطلب تطوير القدرات البشرية العاملة في حقل الثقافة، والسعي إلى تنشيط القطاع الثقافي (من أدباء وموسيقيين، ومسرحيين، وعاملين في صناعة النشر والصناعات التقليدية ...الخ) ، والنهوض بثقافة المواطنين وتذوقهم للأعمال الأدبية والفنية ، من خلال إنتاج الخبرات الثقافية وتسويقها ، وتمكين النساء والشباب وتنمية المواهب.

إن تطوير قدرات العاملين في قطاع الثقافة ومنتجيها من خلال التدريب والرعاية ونشر المنتجات الثقافية وتعميمها وتنظيم الفعاليات الوطنية الخاصة بقطاعات الثقافة كافة من شانه تحقيق الغاية المرجوة من تعميق الوعي الثقافي الوطني.

السياسة (9): الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى خلق مواطن قادر على الدفاع عن روايته الوطنية والتاريخية ويؤمن بالقيم والمبادئ التي تحقق المواطنة الصالحة، والحق بالمعرفة.

في ضوء التطوّر التقني والتكنولوجي والمعرفي الذي بات يشكّل عاملا هامًّا في التعلّم والتعليم لا بد من بذل جهود كبيرة مع وزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج الفلسطينية، التي تتوائم وتطورات المعرفة والتعليم الذي يقوم على أسس التفكير الإبداعي ويثري الأجيال من حيث المعرّفة والابتكار والإبداع بعيداً عن منهجية وأسلوب التلقين، حيث تحتاج العملية التعليمية والتربوية إلى المزيد من الجهود لإدخال البعد الثقافي بهدف أن يكون المنهاج محمول ثقافياً بغية التأكيد على الرواية الوطنية والتاريخية، وتنمية الإبداع لدى الطلاب، وخاصة في المراحل الأساسية، حيث تهدف هذه السياسة لخلق جيل واع ومنتم ومبدع، يمتلك المعرفة، ويحافظ على أسس القيم والمواطنة والارتقاء بنوعية التعليم. وتكريس برنامج الثقافة والإبداع من خلال منهج مطور يتضمن البعد الثقافي، وتنوع المساقات الدراسية التي تسهم في تنمية الطلبة، وخلق شخصية متوازنة واعية تخدم مجتمعها بشكل أفضل ثقافيّا وسياسا واقتصاديا واجتماعيا.

السياسة (10): دعم ورعاية المبدعين والموهوبين بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات.

خلق برامج تنفذ من قبل الوزارة وغيرها من المؤسسات الرسمية والأهلية، تتميز بنجاحها وتأثيرها الكبيرين، مثل جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، والمسابقات والمنح الفنية وبرنامج القراءة للجميع الممتد منذ عدة سنوات، والمهرجانات الوطنية الكبرى، كما تتوجه هذه السياسة لتحقيق الارتقاء بجودة الخدمات الثقافية في جميع المجالات (مسرح، سينما، موسيقى، فنون شعبية، أدب أطفال، تدريبات على الصناعات الحرفية والتراثية إلخ). ويشمل هذا تنظيم ملتقيات للقطاع الثقافية المختلفة لتحفيز الإبداع ورعاية تدريبات في كافة القطاعات والتركيز على قطاع الشباب ودعمهم من أجل تمكين الجيل القادم من أن يكون مساهماً بشكل فاعل في الإنتاج الثقافي. كذلك الأمر في السياسات الثقافية الموجهة لقطاع المرأة بغية تطوير مشاركتها في الحياة الثقافية وعدم تقييدها بالأدوار النمطية.

إن جل الغايات من وراء ذلك هو تطوير الفعل والإنتاج الثقافي وجودته من خل تدخلات متعددة يكون جوهرها رعاية الإبداع والمبدعين.

السياسة (١١): الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية).

تعمل الوزارة على سن القوانين والتشريعات والسياسات الرسمية لتوفير بيئة ملائمة للعمل، كما تدعم إصدار قانون الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة وقانون السجل الوطني، وقانون التراث غير المادي، وهذه التشريعات التي تعتبر الضامن للعمل الإبداعي الخلّاق والحفاظ على مورثونا الثقافي.

كما تعمل الوزارة على الاستثمار في البنية التحية من خلال جهود تبذلها الوزارة لبناء قصور ثقافية متعددة الاغراض في بعض المدن الفلسطينية التي تفتقر لوجود فضاءات لاقامة الانشطة والفعاليات الثقافية، إضافة إلى الشروع في ترميم بعض المباني والمواقع الأثرية، والمكتبات التاريخية بما فيها من مخطوطات نادرة في القدس وغيرها، وتمثل هذه سياسة تسعى الوزارة لتحقيقها، وإلى تحقيق رؤية استنهاض الواقع الثقافي من جوانبه المتعددة، وخصوصاً بعد انضمام فلسطين إلى اليونسكو مثل: مسودات القوانين، ومخططات لإنشاء مراكز ثقافية ومكتبة وطنية، وقوائم بتجهيزات تحتاجها مسارح ودور سينما ومراكز ثقافية خاصة في الأماكن الطرفية والنائية وأقامة متاحف فنية وتراثية وأخرى لتخليد كبار الفنانين والكتاب وغير ذلك. هناك تطلعات لإنشاء مراكز ثقافية، ومجمع للحرف والصناعات التقليدية، وتحقيق الحياة للمكتبة الوطنية حيث أن هذه المشاريع هي جزء أصيل من واقع السيادة الثقافية الوطنية التي يكفل وجودها مساهمة في نهضة واستنهاض الفعل الثقافي ويعزز الانتماء الوطني للتمسك بالهوية والثقة بمستقبلهم الإبداعي، كما أن إقرار القوانين الداعمة للثقافة ستمنح الحماية للمواطنين والمبدعين على حد سواء، وستحفظ حقوق الطرفين، ولتلك الأبعاد جميعها آثار اجتماعية ايجابية تتضح من خلال تعزز الروابط الاجتماعية بين المواطنين، وآثار اقتصادية تتمثل في تشغيل المئات في الصناعات الثقافية، وإدارة المرافق الثقافية وتفعيل مؤسسات المجتمع الأهلي، وزيادة إنتاجها وتحسين مستواها شكلا ومضموناً .

5) تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة

السياسة (12): تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة

تعزيز التبادل والتعاون مع أمتنا العربية التي تجمعنا بها ثقافة وتاريخاً مشتركاً حيث تعززت هذه الثقافة التي رسّختها الحالات الإبداعية الفلسطينية في مختلف صنوف الآداب والفنون والثقافة، حيث استقرت هذه الحالات الإبداعية في بعض الأقطار العربية نتيجة اللجوء والشتات الذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في العام 1948 والعام 1967، حيث ساهمت في إثراء الثقافة العربية سواء في الأدب والفنون وكان ذلك جلياً من خلال أسماءٍ فلسطينية لمعت وتوهجت في سماء الإبداع العربي والعالمي. وكذلك تعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب الأجنبية الصديقة التي وقفت ولا

زالت مع نضالنا وكفاحنا ضد الاحتلال الإستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، حيث يمكن ترسيخ وتوطيد هذه العلاقة بما يضمن سلامة ثقافتنا ووعينا بأهمية دورها الطليعي والفاعل المؤسسة على قيم الحرّية والعادلة والمساواة.

وفي سبيل ذلك وقعت وزارة الثقافة وعدد من المؤسسات الرسمية والأهلية اتفاقيات تبادل وتعاون ثقافي، وهناك عدد من النشاطات المتبادلة مع عدد من الدول مثل (عروض فنية معارض، ندوات، منح دراسية...الخ)، ومع اعتماد القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، واعتمادها عاصمة للثقافة الإسلامية للعام 2019، واعتماد مدينة بيت لحم عاصمة للثقافة العربية للعام 2020، ستشكل فرصة لتنشيط وتفعيل التبادل الثقافي.

السياسة (13): تفعيل التبادل والتعاون الثقافي، مع الشعوب العربية والأجنبية.

تهدف هذه السياسة إلى تكريس التشبيك الفعال مع الشعوب والثقافات العربية والأجنبية بما يتقاطع مع الثقافة الفلسطينية في البعد العربي الذي يعد امتداداً لفلسطين القضية الأولى للشعوب العربية، وما يمكن أن يشكل إسهاماً فلسطينياً بكل ما تشكله حمولة الثقافة الوطنية الفلسطينية المحمولة على الوعي والفداء، في الثقافة العالمية، حيث أن أنسنة الرواية الفلسطينية في اشتباكها الدائم مع رواية الرصاص وفولاذ السلاح الاحتلالي تعد قوة الحق الناعمة في مواجهة حق القوة الغاشمة.

الربط مع أجندة السياسات الوطنية:-

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في بداية عملية اعداد الخطة الوطنية الفلسطينية وثيقة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 كإطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية 2017-2022 بصفتها أعلى وثيقة تبين الرؤيا والأولويات والسياسات الوطنية الفلسطينية. تشمل الأولويات والتدخلات للأعوام 2020-2022 الأولويات الوطنية في ثلاثة محاور: المحور الأول، انهاء الاحتلال؛ والمحور الثاني، الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة؛ والمحور الثالث التنمية المستدامة. يشمل كل محور الأولويات الوطنية والأولويات لكل أولوية وطنية والتدخلات لكل أولوية. تتقاطع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة والتراث مع معظم الأولويات السياساتية وذلك نظرا للعلاقة العضوية التفاعلية بين السياسة والثقافة وبحكم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثقافة الفلسطينية دلالة على أهمية دور الثقافة في النضال الوطني. (ملحق 1: الجدول أ: الأهداف الاستراتيجية وإرتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة).

خطة الحكومة الثامن عشرة « التنمية بالعناقيد»:-

وضعت الحكومة الثامنة عشر على أهم الاجندة الخاصة بمهام المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي تنفيذ خطة التنمية بالعناقيد والتي تتمحور في: (العنقود السياحي، العنقود الصناعي، عنقود الخدمات والريادة، العنقود الزراعي، عنقود القدس، عنقود غزة)، حيث عملت الحكومة في الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي وتوزيع الموارد والمصادر الطبيعية من مياه وتربة، وهذا يرتبط مع ما تسعى لتحقيقه وزارة الثقافة كواحدة من المؤسسات الحكومية اذ عملت على ربط الاهداف الاستراتيجية بمحاور خطة التنمية بالعناقيد من خلال التدخل بيت لحم عاصمة الثقافة العربية 2020 ضمن العنقود السياحي، والتدخل من خلال دعم الصناعات والحرف التقليدية ضمن العنقود الصناعي. والتدخل دعم وتشجيع المشاريع والمبادرات الثقافية من خلال وزارة الثقافة وصندوق التنمية الثقافية ضمن عنقود الخدمات والريادة.

بيان سياسة البرامج:

حددت وزارة الثقافة دورها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية خلال الفترة الأولى من الموازنة متوسطة المدى 2023-2021 من خلال ثلاثة برامج رئيسية. البرنامج الأول، الثقافة للجميع ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول والثاني والثالث و الرابع، بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تعزز الوحدة والتواصل للشعب في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية، اما البرنامج الثاني، حماية الموروث الثقافي فيساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخامس، موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد والبرنامج الثالث، البرنامج الإداري ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية.

البرنامج الأول: الثقافة للجميع

يهدف البرنامج الى توفير بيئة أكثر تمكيناً لنشر ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة وتنمي المواطنة القائمة على صون التعددية واحترام قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتوفير البيئة المحفزة للإبداع الثقافي والاهتمام بمدينة القدس والمناطق المهمشة والمعرضة لاعتداءات الاحتلال والمستوطنين، وتعزيز التواصل الثقافي بين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم والشعوب العربية والإنسانية على المستوى الرسمي والشعبي.

غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع	معايير غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع
1. اتاحة الفرصة للمواطنين للوصول الى المنتج الثقافي في جميع محافظات فلسطين بحلول العام 2023 2. زيادة تمثيل فلسطين في الشأن الثقافي في المحافل العربية والدولية الى 30 دولة بحلول العام 2022 3. 60% من المراكز الثقافية المسجلة لدى وزارة الثقافة حتى العام 2020، تعمل بكفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الثقافية للجمهور بحلول العام 2023	1. 30% من المحافظات حصلت على فضاءات ثقافية متعددة الاغراض 2. انشاء وتجهيز وتحديث 20 مكتبة في 10 محافظات 3. 20% من المحافظات حصلت على أنشطة متنوعة 4. 20% من الأنشطة الثقافية الدولية المقامة في الدول العربية تم المشاركة بها 5. 25% من الأنشطة الثقافية الدولية المقامة في الدول الاجنبية تم المشاركة بها 6. 60% من المراكز المرخصة ستحصل على دعم مالي 7. 50% من المساعدات المالية مقدمة للأفراد المبدعين 8. 70% من المؤسسات الحاصلة على الدعم المالي من مناطق القدس والمناطق المهمشة 9. 60% من المؤسسات المستهدفة للتطوير في قطاع غزة

غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع	معايير غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع
اهداف البرنامج	المُخرجات للهدف
1. تقديم الدعم ل 45 مؤسسة ثقافية مقدسية وافراد مبدعين وتنفيذ برامج مشتركة معها لدعم الواقع الثقافي في مدينة القدس	دراسة الواقع الثقافي للمؤسسات العاملة في القطاعات الثقافية المختلفة والعاملة في مدينة القدس وتحديد الاحتياجات والأولويات والتدخلات المطلوبة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
2. تكريس تمثيل فلسطين في الشأن الثقافي وتوسيع نطاق التبادل الثقافي مع الشعوب العربية والأجنبية، وتعزيز التواصل الثقافي بين الفلسطينيين في الوطن والشتات	تمثيل فلسطين مهرجانات ومؤتمرات ومعارض كتاب اقليمية عربية دولية ولجان مشتركة منها " الالسكو، الايسيسكو، اجتماعات وزراء الثقافة العرب، اللجنة الدائمة للثقافة العربية، واجتماع وزراء الثقافة في الدول الاسلامية، اليونسكو، عاصمة الثقافة العربية، عاصمة الثقافة الاسلامية"
3. دعم ورعاية وإقامة 500 نشاط سنوي في مجالات الابداع ورعاية الموهوبين	الاحتفال بجائزة الدولة " جوائز فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية " قيام لجنة الجائزة باختيار 5 انواع من الجوائز الثقافية واجراء المسابقات وتكريم الفائزين، طباعة كتب أدبية، شعرية، قصص أطفال، ندوات وامسيات شعرية وادبية.
4. تجهيز وتأثيث 15 مكتبة عامة سنوياً في مناطق مهمشة	تجهيز 15 مكتبة عامة وتزويدها بالاحتياجات المطلوبة لتكون قادرة على تنفيذ أنشطة هادفه الى تشجيع القراءة ونشر الكتاب ودور فاعل للمكتبات العامة ومكتبات الاطفال خصوصاً في المناطق المهمشة، واقامة انشطة ثقافية متنوعة في القراءة، وسرد الحكاية الشعبية، والرسم في جميع المكتبات العامة.
5. الاستثمار في النشاطات اللامنهجية وإرساء قيم التعددية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في 100 مدرسة و 10 جامعات	التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي من اجل اختيار مدارس وجامعات من اجل تنظيم انشطة لا منهجية بهدف تطوير المواهب في مواضيع الكتابة الابداعية، الشعر، الرسم، المسرح ولقاءات إبداعية مع مبدعين في المدارس والجامعات.
6. معرض فلسطين الدولي للكتاب	دعوة دور نشر عربية وعالمية للمشاركة في المعرض، 50 فعالية ثقافية على هامش معرض فلسطين الدولي للكتاب، استضافة مدعوين من خارج فلسطين على هامش انعقاد معرض فلسطين الدولي للكتاب
7. الاحتفال بيوم الثقافة الوطني السنوي	تنفيذ برنامج شامل وانشطة ثقافية في جميع المحافظات وتكريم المبدعين
8. برنامج سنوي لدعم قطاع الحقول البصرية والسمعية بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات الفنية	دعم قطاع الحقول البصرية والسمعية بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات الفنية، وإقامة العروض، ودعم المبدعين
9. تعزيز حضور الأرشيف الوطني وتمثيل فلسطين	الاتصال والتنسيق مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية شبيهة الاختصاص للحصول على نسخ من الوثائق الموجودة بكافة أوعيتها
10. دعم المؤسسات الثقافية المستقلة عبر توفير دعم مالي وعيني مقدم ل 60 مؤسسة ثقافية / افراد مبدعين سنوياً	من خلال لجنة الدعم وبعد دراسة احتياجات المناطق والمؤسسات والقطاع الثقافي يتم تحديد الدعم
11. تطوير الصناعات الإبداعية	تنفيذ مشاريع تطوير البنى التحتية الثقافية وتطوير أداء الفاعلين الثقافيين والفنانين وتعزيز الانتاجات الفنية

البرنامج الثاني: حماية الموروث الثقافي

يهدف البرنامج الى حماية وإحياء وصون التراث الوطني الفلسطيني من خلال جمع وتوثيق وأرشفة وتصنيف التراث الثقافي الوطني ودعم الإنتاج الثقافي المبني على الموروث الثقافي ودعم الصناعات التقليدية الفلسطينية والحرفية ونشر التراث الوطني الفلسطيني وطنياً وعالمياً. تأتي العديد من غايات البرنامج من الالتزام باتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي 2003 (اليونسكو) والتي تشكل الاطار الفني والقانوني للعديد من السياسات والأهداف الخاصة بالاستراتيجية.

غايات سياسة برنامج حماية الموروث الثقافي	معايير غايات سياسة البرنامج
استكمال العمل على سجل التراث الوطني غير المادي بحلول العام 2023.	خطة وطنية متبناة من الحكومة لجمع التراث الشعبي الشعبية (السجل الوطني للتراث)
اهداف البرنامج	المُخرجات للهدف
1. استكمال جمع وتصنيف 5 عناصر للتراث الوطني غير المادي	1. جمع وتوثيق وأرشفة وتصنيف التراث الثقافي الوطني 2. اصدار نشرة بعنوان " دليل التراث " تستخدم في إثراء المناهج والتربية الوطنية حول الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني
2. استمرار إحياء يوم التراث الفلسطيني سنوياً	تنظيم حملة توعية بأهمية التراث ودوره في الحفاظ الهوية الوطنية الفلسطينية، وعقد أنشطة في المدارس والجامعات حول التراث من شأنها ان تحفز مشاركة الطلاب والطالبات
3. دعم إنشاء وتشغيل متاحف خاصة بالتاريخ والتراث والفلكلور الفلسطيني في جميع المحافظات	اجراء مسح وتوثيق لواقع المتاحف التراثية، وضبط وتنسيق العلاقة مع المتاحف التراثية لدى المؤسسات الاهلية والافراد من اجل تأسيس المتحف الافتراضي للتراث غير المادي، وتدريب كوادر مختصة لإدارة وتشغيل متاحف التراث الثقافي غير المادي
4. رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في الصناعات التقليدية	حماية وتحسين نوعية إنتاج الصناعات التقليدية والحرف بما يخدم الخروج من الإطار النمطي للحرف بين الرجال والنساء، ودورات تدريبية متخصصة في مجال التصميم والازياء الشعبية، وتحسين جودة انتاج الصناعات التقليدية
5. ترويج الصناعات التقليدية والحرف في الداخل والخارج	التنسيق مع السفارات الفلسطينية لتنظيم معارض خاصة والمشاركة بمعارض خارجية.

البرنامج الثالث: البرنامج الإداري

يهدف البرنامج الى متابعة تنفيذ مهام الوزارة التي تخدم الاهداف الرئيسية بما يشمل ادارة الوزارة بشكل يضمن تأدية رسالتها بكفاءة وفعالية.

غايات سياسة البرنامج الاداري	معايير غايات سياسة البرنامج
انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2023	انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2023
اهداف البرنامج	**المُخرجات للهدف**
تطوير البناء المؤسسي في وزارة من خلال تدريب الموظفين والكوادر البشرية	1. طواقم عمل لديهم مهارات في الادارة طورت الى مستوى عالي 2. عمليات توظيف استكملت 3. عملية التقييم سلمت لعدد من العاملين 4. مبنى المقر الرئيسي تم ربطة مع المحافظات الكترونياً 5. شراء حواسيب جديدة 6. توفير اجهزة تكنولوجية خاصة بالدعم الفني 7. عمليات دفع الرواتب الشهرية ل 12 شهر انجزت 8. عمليات شراء نفذت 9. موازنة البرامج متوسطة الامد معده 10. قدرات تم تطويرها بما يتماشى مع متطلبات دليل الاجراءات
تفعيل عمل 60 مركز ثقافي مرخص في المناطق المهمشة	1. دمج المراكز الثقافية المتميزة في عضوية اللجان الاستشارية، وعقد اجتماعات دورية لها في المحافظات. 2. عقد 3 دورة تدريبية في موضوعات (الادارة الثقافية، لتخطيط الاستراتيجي، كتابة المشاريع وتجنيد الأموال) 3. ترخيص مراكز ثقافية، اشراف على الانتخابات، تصويب اوضاع المراكز، استلام ومتابعة التقارير الادارية والمالية، زيارات ميدانية ومتابعة أنشطة، توزيع استمارة على المراكز لتحديث البيانات وتحديد احتياجات، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة

خطة الإدارة تدابير تنظيمية للقطاع

أخد فريق التخطيط وإدارة الموازنة بنظر الاعتبار أثناء تطوير بيان سياسة البرامج وتطوير النتائج القطاعية والتدخلات السياساتية مع الشركاء ضرورة وضع تدابير خاصة في إدارة الاستراتيجية القطاعية لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتلاشي التشتت في عمل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين. بإيجاز ستعمل مجموعة إدارة الاستراتيجية والفريق الوطني بشكل متكامل على تفعيل واستحداث مجموعة من الآليات التي تضمن الوصول إلى الكفاءة والفاعلية والأثر من مجمل تدخلات المؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن أهم هذه التدابير ما يلي.

1. تطوير الخطط السنوية للبرامج: ستعمل الوزارة على تطوير خطة عمل سنوية لكل إدارة عامة بالاستناد الى مخرجات ومهام البرامج، ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على تجميع الخطط وإصدار خطة عمل سنوية للوزارة.
2. تفعيل دور الفريق الوطني في التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع من خلال عقد اجتماعات نصف سنوية لإجراء نقدية للاستراتيجية، بناء على تقارير عمل يوفرها نظام الرصد وتقييم التنفيذ للاستراتيجية، وتساهم في تغذية التقارير مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة. ان تشكيلة الفريق الوطني الحالية تعطيه القدرة على إدارة أعمال التنسيق والتي قد توصل مؤسسات القطاع الثقافي الى اعتماد نهج وسياسات عمل تكاملية تجاه تحقيق الرؤيا.
3. مراجعة تصميم البرامج: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على تنظيم سلسلة أنشطة للبرامج الثلاثة من اجل مراجعة سلسلة النتائج (المخرجات، الأهداف، الغايات) بناء على مجمل الوظائف والأنشطة والخدمات التي تقوم بها الوزارة والدروس المستفادة والاولويات. يشارك فريق الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع اثناء مراجعة تنفيذ البرامج ممثلين عن الإدارات العامة. تضمن ايضاً اعمال المراجعة وتطوير مؤشرات قياس الأداء ومصفوفة الرقابة والتقييم لكل برنامج واخيراً تدابير التنفيذ.
4. تفعيل دور فريق التخطيط وإدارة الموازنة في الرصد والتقييم: ستعمل وزارة الثقافة على توسيع فريق التخطيط وإدارة الموازنة ليشمل الإدارة العليا في الوزارة وستناط به مسؤولية ضمان التكامل والانسجام بين مخرجات البرامج الثلاثة واتخاذ القرارات بتعديل المسار ان لزم الأمر. سيجتمع فريق التخطيط وإدارة الموازنة بشكل دوري من اجل تبادل الخبرات حول أنشطة الوزارة ويجتمع كل ثلاثة أشهر لعرض ومناقشة تقارير وخطط البرامج الربع سنوية.

5. استكمال العمل في نظام الرصد والتقييم: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على نظام رصد وتقييم للبرامج الثلاثة في الوزارة بمشاركة جميع المعنيين من الإدارات العامة. تشمل عملية المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحوافز وجمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليين.

الجدول أ: الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

الموارد المالية للقطاع للأعوام 2023-2021

اسم الهدف الاستراتيجي	الشركاء في التنفيذ	التكلفة المالية (بالألف شيكل)		
		2021	2022	2023
الهدف الاستراتيجي الاول: بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم حق المواطن بالثقافة وتعمل على نشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الاعلام وزارة السياحة والاثار وزارة الخارجية مؤسسات المجتمع المدني	3,850	4,000	4,200
الهدف الاستراتيجي الثاني: بنية ثقافية فلسطينية في القُدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية، والعربية المسيحية والإسلامية، وتصون تاريخها وحضاراتها.	وزارة الثقافة وزارة الخارجية المؤسسات الأهلية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وزارة الاعلام مؤسسات المجتمع المدني	8,000	10,000	12,000
الهدف الاستراتيجي الثالث: التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني مؤسسات وأفراداً، في الوطن والشتات، على قاعدة الاشتباك الوطني، والتبادل والتعاون العربي والدولي، والاشتباك مع النقيض الاحتلالي.	وزارة الثقافة وزارة الخارجية المؤسسات الاهلية الاتحادات والروابط مؤسسات المجتمع الأهلي	3,000	3,500	4,000
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة	وزارة الثقافة وزارة التربية ولتعليم وزارة التعليم العالي وزارة الخارجية المؤسسات الأهلية	2,000	2,500	3,000
الهدف الاستراتيجي الخامس: موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد	وزارة الثقافة وزارة العدل وزارة الخارجية وزارة شؤون المرأة وزارة التعليم العالي وزارة التربية والتعليم الجامعات ومراكز الابحاث المؤسسات الأهلية	3,000	4,000	6,000

التدخلات السياساتية في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023

الرقم	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخلات في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023
4	تطوير الصناعات الحرفية التقليدية والثقافية والسياحية **(العنقود الاقتصادي)**	الهدف الاستراتيجي الاول: موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد	1. وضع خطة وطنية لأرشفة الموروث الثقافي الشعبي الفلسطيني 2. إقرار مسودة قانون التراث الثقافي الفلسطيني غير المادي 3. الاحتفال بيوم التراث الفلسطيني في الوطن والشتات 4. جمع المأثورات الشفاهية والتاريخ الشفوي وتوثيقه وارشفته 5. تشجيع البحث التاريخي والاجتماعي والثقافي والتراثي في مجال المأثورات الشفاهية والتاريخ الشفوي. 6. إثراء الحكاية الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني بمضمونها التحرري والإنساني، لتعزيز الهوية الثقافية وإبراز دور الجنسين على السواء. 7. حفظ المخطوطات وصيانتها وترميمها ونشرها 8. دعم إنشاء وتشغيل متاحف خاصة بالتاريخ والتراث والفلكلور الفلسطيني في جميع المحافظات. 9.إجراء مسح شامل للحرف والصناعات التقليدية. 10.حماية وتحسين نوعية إنتاج الصناعات التقليدية والحرف بما يخدم الخروج من الإطار النمطي للحرف بين الرجال والنساء. 11.ترويج الصناعات التقليدية والحرف في الخارج، وتحفيز مشاركة النساء وتوفير الدعم لحرفهن للمشاركة ضمن خطة التنمية بالعناقيد (العنقود الصناعي). 12. رفع الوعي بأهمية الحرف والصناعات التقليدية في المدارس والجامعات وعبر وسائل الإعلام، دعما للتراث وحفاظاً على البيئة وتنمية للاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار تحفيز النساء على المشاركة 13. تشجيع وتنظيم معارض للصناعات التقليدية محلية وخارجية مع إبراز إنتاجات النساء.

التدخلات السياساتية في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023

الرقم	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخلات في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023
	حماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره	الهدف الاستراتيجي (2): بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها.	1. حملة مناصرة دولية لحماية مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية. 2. فعاليات توءمة ضمن برنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية والإسلامية 3. برنامج سنوي لدعم الواقع الثقافي في مدينة القدس 4. تعزيز البنيان الثقافي في القدس 5. حماية الموروث الثقافي من خلال ارشفة وتوثيق عناصر التراث الفلسطيني في العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في مجال صون وحماية التراث ومنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو).
3	ترويج فلسطين كمعلم سياحي (**العنقود السياحي**)	الهدف الاستراتيجي (3): التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني مؤسسات وأفراداً، في الوطن والشتات، على قاعدة الاشتباك الوطني، والتبادل والتعاون العربي والدولي، والاشتباك مع النقيض الاحتلالي	1. استضافة إنتاجات ثقافية فلسطينية في الوطن 2. تنظيم فعاليات ثقافية في الشتات 4. تنظيم اقامة معرض فلسطين الدولي للكتاب 2021. 5. الاحتفال بمدينة بيت لحم عاصمة الثقافة العربية 2020.
1	دعم الابداع والإنتاج الثقافي ورعاية الموهوبين	الهدف الاستراتيجي (4): بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم حق المواطن بالثقافة وتعمل على نشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً	1. تعزيز الوعي الثقافي الفعل الثقافي الهادف إلى الرقي بالوعي الوطني الحافظ للذاكرة الوطنية وللرواية التاريخية والساعي لتوطين الثقافة 2. وضع برنامج إبداعي وطني لتشجيع جميع الأطفال والأسر على القراءة وخاصة من الفئات المهمشة.

التدخلات السياساتية في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023

الرقم	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخلات في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023
			3. توفير الدعم لتأهيل الكادر المختص في حقول الإبداع الثقافي بما يضمن تكافؤ الفرص وتشجيع النساء للاستفادة. 4. تنظيم حملات تثقيفية توضح دور الثقافة في الحياة العامة والسياسية والقائمة على حقوق الانسان والمواطنة المساواة. 5. تعزيز البعد الثقافي في المناهج التعليمية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بما يخدم القيم الإنسانية والإبداع والتعددية والمساواة. والعمل على ادراج الفنون بأنواعها (الفن التشكيلي والسينما والمسرح والموسيقى) ضمن المناهج التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات. 6. تشجيع الفرق الفنية في المؤسسات التعليمية (المدارس، والمعاهد، والجامعات). 7. تطوير برامج الدراسات في مجال الفنون المختلفة في الجامعات وربطها بسوق العمل 8. تنشيط الحركة الثقافية بشكل منهجي وتراكمي في المناطق الطرفية والمهددة بالاستيطان. 9. دعم الابداع وتعزيز المواهب الأدبية من خلال دعم الابداعات الكتابية وتنفيذ المسابقات الأدبية. 10. تنشيط الحقول البصرية والسمعية والأدائية من خلال دعم السينما والمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية. 11.الاحتفال بيوم الثقافة الوطني من خلال تنفيذ الفعاليات والأنشطة الثقافية في كافة محافظات الوطن والشتات. 12. إعداد وإقرار رزمة من القوانين الممكنة لتحفيز الإبداع الثقافي والفكري مثل قانون التفرغ الإبداعي، قانون حق المؤلف 13. تفعيل الأجسام التمثيلية لقطاع الثقافة والتراث من خلال الدعم والمشاركة في الفعاليات والبرامج الثقافية. 14. تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية مع تضمين النوع الاجتماعي

التدخلات السياساتية في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023

الرقم	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخلات في الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2021 - 2023
			15. فضاءات ثقافية متعددة الأغراض في ثلاثة محافظات. 16. تطوير نظام المتابعة والتقييم والعمل المؤسسي لقطاع الثقافة والتراث من خلال انشاء قاعدة بيانات ثقافية وربطها بمؤشرات الواقع الثقافي. 17. إيجاد نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة 18. تطوير ومأسسة صندوق التنمية الثقافي من خلال اصدار قانون صندوق التنمية الثقافي. 19.خلق أجسام ثقافية في التجمعات السكانية وبناء وتجهيز مرافق ثقافية في المناطق المختلفة مع مراعاة احتياجات النساء (للعروض السينمائية، والمعارض الفنية والعروض المسرحية والتراثية، والندوات العلمية والفكرية، إلخ). 20. تمكين المؤسسات الثقافية ودعم صمود المواطنين في الأماكن الطرفية والمهددة بالاستيطان بالتنسيق مع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. 21. دعم الشباب والنساء وذوي الإعاقة العاملين في القطاع الثقافي، من خلال دعم المشاريع واطلاق المسابقات والجوائز الأدبية.
		الهدف الاستراتيجي (5): تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة	1. التصدي لرواية الاحتلال المزورة، الهادفة إلى محو وإلغاء الرواية الأصلية لأصحاب الأرض الأصليين (الشعب الفلسطيني). 2. عدد الأنشطة الثقافية المشارك فيها فلسطينيي الوطن والشتات وعرب الداخل (مناطق 48) من خلال وزارة الثقافة. 3. برامج التواصل القائمة على سياسة ثقافية وطنية واحدة تعبر عن هوية الشعب الفلسطيني خالصة من غير سوء. 4. اتفاقيات ثقافية وتبادل ثقافي مع دول ومؤسسات دولية

ملحق 2:

الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الاول: موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد

نتائج	مؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط أساس	استهداف		
			2020	2021	2022	2023
حماية وصون التراث والهوية الثقافية	عدد المنشورات والاصدارات (الكتب) التراثية المنشورة	وزارة الثقافة	14	15	17	19
	عدد الفعاليات والأنشطة التي تم تنفيذها في مجال التراث وحماية الموروث		80	100	150	200
تعميق الاشتباك الثقافي مع رواية النقيض الاحتلالي	حماية هذه الرواية وتوثيقها وتسجيلها ونقلها عبر كافة الوسائط للأجيال اللاحقة وتثبيت رواية الحق الفلسطيني عبر السينما والدراما والمسرح وتجميع الأعمال الأدبية من رواية وقصة وشعر ونتاجات فكرية والعمل على توزيعها وترجمتها وتعميمها.	وزارة الثقافة				
التعريف بالثقافة وتعميم المعرفة بالتراث	التعريف بالتاريخ المادي لفلسطين وبالتعريف بالمثقفين من مفكّرين وأدباء وكتّاب وفنانين راحلين وأحياء الذين أثّروا وأثروا الثقافة الفلسطينية والعربية، سواء من خلال المناهج التعليمية أو الأنشطة غير المنهجية.					
تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير الرعاية والحماية لها	عدد المتدربين في الدورات التدريبية المنفذة في الحرف والصناعات التقليدية.	وزارة الثقافة	200	250	270	3000
	عدد المعارض المحلية والخارجية للصناعات التقليدية		14	15	18	20
	عدد الحرف والصناعات التقليدية التي تم رفع مستوى العاملين به		20	22	23	25

الهدف الاستراتيجي الثاني: بنية ثقافية فلسطينية في القُدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية، والعربية المسيحية والإسلامية، وتصون تاريخها وحضاراتها

نتائج	مؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط أساس	استهداف		
			2020	2021	2022	2023
تعزيز الصمود والتواجد الفلسطيني في العاصمة المُحتلة (القدس)	عدد المبادرات والمشاريع الثقافية (الخاصة بمدينة القدس) المدعومة من وزارة الثقافة	وزارة الثقافة	25	30	35	40
	عدد الأنشطة الثقافية المنفذة في مدينة القدس من خلال وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة	40	50	55	60
	عدد مشاركات الفنانين والكتّاب والأدباء المقدسيين المشاركين في فعاليات وانشطة ثقافية على المستوى الإقليمي والعربي.		52	54	58	60

الهدف الاستراتيجي الثالث: التشبيك والتواصل بين مكونات الشعب الفلسطيني مؤسسات وأفراداً، في الوطن والشتات، على قاعدة الاشتباك الوطني، والتبادل والتعاون العربي والدولي، والاشتباك مع النقيض الاحتلالي.

نتائج	مؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط أساس	استهداف		
			2020	2021	2022	2023
تعزيز المناعة الوطنية بين مكونات الشعب الفلسطيني فعاليات ومؤسسات وأفرداً.	التصدي لرواية الاحتلال المزورة، الهادفة إلى محو وإلغاء الرواية الأصلية لأصحاب الأرض الأصليين (الشعب الفلسطيني).	وزارة الثقافة				
تكريس التواصل الفعال بين الوطن والشتات الناتج عن النكبة المستمرة	عدد الأنشطة الثقافية المشارك فيها فلسطينيي الوطن والشتات وعرب الداخل (مناطق 48) من خلال وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة	7	7	10	12
	برامج التواصل القائمة على سياسة ثقافية وطنية واحدة تعبر عن هوية الشعب الفلسطيني خالصة من غير سوء.					

الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم حق المواطن بالثقافة وتعمل على نشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً.

نتائج	مؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط أساس	استهداف		
			2020	2021	2022	2023
تعميق الوعي الثقافي الوطني	تعزيز الوعي الثقافي الفعل الثقافي الهادف إلى الرقي بالوعي الوطني الحافظ للذاكرة الوطنية وللرواية التاريخية والساعي لتوطين الثقافة ضمن نسق الفعل الكفاحي من خلال التدريب والرعاية ونشر المنتجات الثقافية وتعميمها وتنظيم الفعاليات الوطنية الخاصة بقطاعات الثقافة كافة من شانه تحقيق الغاية المرجوة من تعميق الوعي الثقافي الوطني.	وزارة الثقافة	100	150	200	250
الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى خلق مواطن قادر على الدفاع عن روايته الوطنية والتاريخية ويؤمن بالقيم والمبادئ التي تحقق المواطنة الصالحة، والحق بالمعرفة.	عدد الأنشطة والفعاليات التي تنفذها المؤسسات والمراكز الثقافية بدعم من وزارة الثقافة	وزارة الثقافة	50	60	70	80
	عدد الأنشطة والفعاليات التي تنفذها وزارة الثقافة في المدارس والجامعات	وزارة الثقافة	100	150	200	250
	عدد الكتب التي تم إصدارها من خلال وزارة الثقافة	وزارة الثقافة	50	60	80	100
دعم ورعاية المبدعين والموهوبين بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات.	تنظيم ملتقيات للقطاع الثقافية المختلفة لتحفيز الإبداع ورعاية تدريبات في كافة القطاعات والتركيز على قطاع الشباب ودعمهم من أجل تمكين الجيل القادم من أن يكون مساهماً بشكل فاعل في الإنتاج الثقافي	وزارة الثقافة	5	10	15	20
الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية).	عدد المهرجانات الثقافية والتراثية التي تم دعم تنفيذها من وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة	5	7	9	11
	عدد المراكز الثقافية التي تم اجراء انتخابات فيها		20	25	30	35
	عدد الأفراد الحاصلين على دعم من وزارة الثقافة للمشاركات الخارجية		6	8	10	12
	فضاءات ثقافية متعددة الأغراض في ثلاثة محافظات.			1	1	1
	عدد المؤسسات الثقافية المتخصصة في الحقل الثقافي (دور النشر، السينما، المسارح...) المدعومة من وزارة الثقافة وصندوق التنمية الثقافية.		30	35	40	45

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة

نتائج	مؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط أساس	استهداف		
			2020	2021	2022	2023
تعزيز التبادل مع الأمة العربية والشعوب الأجنبية الصديقة	عدد معارض الكتب الخارجية التي يتم المشاركة فيها.	وزارة الثقافة	15	15	15	15
	عدد الفرق الفنية التي تم دعمها من وزارة الثقافة للمشاركة في المهرجانات الدولية الخارجية	وزارة الثقافة	12	15	18	25
تفعيل التبادل والتعاون الثقافي، مع الشعوب العربية والأجنبية.	عدد الأنشطة الثقافية المشارك فيها فلسطينيي الوطن والشتات وعرب الداخل (مناطق 48) من خلال وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة	10	12	14	16

ملحق 3:

جدول : الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2023-2021 (بالألف شيكل)

الجهة	2020	2021	2022	ملاحظات
حكومة وزارة الثقافة				
رواتب	12,960	13,348	13,748	
النفقات التشغيلية	5,444	5,607	5,775	
النفقات الرأسمالية	100	103	106	
مشاريع تمويل سلطة	11,600	11,948	12,306	
مشاريع تمويل خارجي	1,000	1,000	1,000	
المجموع	31,104	32,006	32,935	
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع				
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
الدول المانحة				
عبر حساب الموازنة الموحد				
مشاريع عبر شركاء آخرين				
مؤسسات الأمم المتحدة				
مؤسسات مجتمع مدني محلي				
مؤسسات مجتمع مدني دولي				
القطاع الخاص				
المجاميع:				